AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الحادية والعشرون
أديس أبابا، إثيوبيا، 9–13 يوليو 2012

الأصل: إنجليزي

EX.CL/726 (XXI)

تقرير مؤتمر الاتحاد الأفريقي
للوزراء المعنيين بمسائل الحدود

–

تقرير مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المعنيين بمسائل الحدود

أولا المقدمة:

1. ظلت اشكالية الحدود دوما من بين المواضيع الكبيرة التي تستقطب اهتمام الاتحاد الافريقي و قبله منظمة الوحدة الافريقية و ذلك لأسباب بديهية. بالفعل فان الحدود الافريقية، نظرا لرسمها الذي يعود الى الحقبة الاستعمارية ولافتقارها للدقة، كانت مصدر خلافات متكررة أدت في بعض الاحيان الى نزاعات مسلحة. كما ان عدم تعيين الحدود يقف عائقا في وجه التكامل الاقتصادي الذي ترنو الدول الاعضاء اليه.

2. في ملتقى هذين الانشغالين، نظمت المفوضية، بأديس أبابا في 7 يونيو 2007، أول مؤتمر للوزراء الافريقيين المعنيين بمسائل الحدود. اعتمد هذا المؤتمر الإعلان الخاص ببرنامج الحدود للاتحاد الافريقي و طرق تنفيذه و قد اعتمد المجلس التنفيذي بدوره هذا الاعلان في دورته ال11 المعقودة بأكرا، غانا، من 25 الى 29 يونيو 2007 [EX.CL/352 (XI)] والقرار [EX.CL/DEC.370(XI)]. يهدف برنامج الحدود للاتحاد الافريقي الى تحقيق هدفين هما العمل على المنع الهيكلي للنزاعات من خلال تعيين و ترسيم الحدود الافريقية، التي لم ترسّم بعد، تجنبا لأي تأثير سلبي ينجم عن عدم ترسيمها وتعميق مسار التكامل سيما أن الحدود المعيّنة بوضوح والظاهرة بجلاء يمكن فتحها للسماح بتدفق المبادلات وتنقل الاشخاص كما انها تشجع الاستثمارات خاصة فيما يتصل بالموارد المياه والطاقة.

3. عقد الاجتماع الثاني للوزراء الافريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود بأديس أبابا في 25 مارس 2010 وبحث مدى تقدم تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الافريقي بما في ذلك مشروع الاتفاقية الخاصة بالتعاون العابر للحدود وذلك على اساس نتائج اجتماع الخبراء القانونيين الذي عقد بباماكو في نوفمبر 2009. و انتهى الاجتماع باعتماد اعلان خاص برنامج الحدود للاتحاد الافريقي وطرق مواصلة تنفيذه والاسراع به. وقد عرض تقرير المؤتمر على الدورة العادية ال17

للمجلس التنفيذي [EX.CL/585(XVII)] المعقودة بكمبالا، اوغندا، من 19 الى 23 يوليو 2010. وأجاز المجلس التنفيذي الإعلان بموجب قراره [EX.CL/DEC.563 (XVII)].

4. رحّبت الدورة ال17لمؤتمر الاتحاد المعقودة بمالابو، غينيا الاستوائية، من 30 يونيو الى 1 يوليو 2011 في قرارها ASSEMBLY/AU/DEC.369(XVII) بشأن تقرير مجلس السلم و الامن حول نشاطاته ووضعية السلم والامن في افريقيا بالتقدم الملحوظ المسجل في تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الافريقي. ونظرا للتحديات المتعددة الواجب رفعها وتوصية المفوضية بتمديد الى 2017 الاجل المحدّد اصلا في 2012، بموجب بروتوكول الاتفاق الخاص بالمؤتمر حول الامن والاستقرار والتنمية والتعاون في افريقيا في يوليو 2012، لاستكمال تعيين وترسيم كلّ الحدود الافريقية التي لم ترسّم بعد.

5. خلال الدورة العادية ال18 المعقودة بأديس أبابا من 29 الى 30 يناير 2012، أكد مؤتمر الاتحاد في قراره ASSEMBLY/AU/DEC.409(XVIII) بشأن تقرير مجلس السلم و الامن حول نشاطاته و وضعية السلم و الامن في افريقيا، مجددا الاهمية التي يوليها لتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الافريقي؛ وعبر عن ارتياحه للنتائج الهامة المسجلة مشجعا المفوضية على مواصلة وتكثيف جهودها. و في هذا الصدد، دعا المؤتمر الى الاسراع في استكمال مشروع الاتفاقية الخاصة بالتعاون العابر للحدود و طلب من الدول الاعضاء تسهيل هذه العملية بالمشاركة في المستوى المناسب في المؤتمر الوزاري الذي ستعقده المفوضية لهذه الغاية.

6. يعرض هذا التقرير مجريات و نتائج المؤتمر الثالث للوزراء الافريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود الذي عقد بنيامي بالنيجر في 17 مايو 2012 و ينتهي بتوصيات بشأن طريق المضي قدما.

ثانيا سياق مؤتمر نيامي:

7. عقد مؤتمر نيامي في سياق تميّز بتسجيل تقدم هام في تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الافريقي. ويوجد اليوم لدى مختلف الاطراف المعنية ادراك اكبر بالأهمية التي يكتسيها برنامج الحدود للاتحاد الافريقي كما يلاحظ مضاعفة الدول الاعضاء للمبادرات الرامية الى تنفيذ مختلف جوانب

البرنامج. و قد تمّ تسجيل تقدم هام في تعيين و ترسيم الحدود و التعاون العابر للحدود بما في ذلك المبادرات المحلية و التطوير المؤسسي و اطلاق شراكات مع الاطراف الدولية المعنية. ويمكن القول بأن افريقيا اليوم من اكثر المناطق استباقا في التعامل مع مسائل الحدود.

8. ويبقى هناك طريق طويل يجب شقه من اجل تحقيق الاهداف الطموحة لبرنامج الحدود للاتحاد الافريقي و تجسيد الآمال التي رافقت اطلاقه. في هذا السياق شكل مؤتمر نيامي مناسبة لتعزيز المكاسب المسجلة و فتح افق جديدة على البرنامج و ذلك من خلال:

(أ) اعطاء دفع جديد لتعيين الحدود الافريقية. و على اساس البيانات التي جمعتها المفوضية من خلال الاستبيان المرسل الى الدول الاعضاء، لم يعين و يرسّم الا ما يزيد بقليل عن ثلث الحدود الافريقية و لم يتبقى الا خمس سنوات من اجل انجاح العملية قبل أجل 2017 الذي حدّده رؤساء الدول و الحكومات في قمة مالابو في يوليو 2011؛

(ب) تعميق التعاون العابر للحدود سواء في اطار المبادرة المحلية او مشاريع تكامل واسعة النطاق. و في هذا السياق كان من شأن اعتماد مشروع اتفاقية التعاون العابر للحدود ان يسمح بتحقيق الوثبة الضرورية التي يتطلبها الوضع؛

(ج) تعزيز القدرات الافريقية او استغلالها بشكل اكثر فاعلية لان افريقيا تتوفر على خبرات وتجارب كبيرة يتعين استغلالها بشكل ملائم؛ و

(د) توطيد و تنويع الشراكات القائمة من اجل الاستفادة من التجارب الاخرى و حشد مزيد من الموارد لتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الافريقي علما بان البحث عن الدعم الخارجي لا يعفي افريقيا من واجب المساهمة في تمويل البرنامج.

9. عقد مؤتمر نيامي ايضا في وقت تميّز ببروز تحديات أمنية جديدة لا سيما في منطقة الساحل والصحراء. فبالإضافة الى مسألة تعيين و ترسيم الحدود، ابرزت هذه التحديات مشكلة سيطرة الدول على اقاليمها. و يتمثل الهدف، بعبارة اخرى، في منع مجموعات مسلحة، ارهابية و/او

متمردة من السيطرة على مناطق تتخذ منها قواعد للقيام بنشاطات تهدد الامن الوطني و الاقليمي. فهذه المسألة التي هي من اختصاص الدولة يجب ان يتولاها برنامج الحدود من خلال تطوير تعاون معزّز يقوم على جمع الموارد و تفعيل حلول جديدة.

10. كما تطرح ايضا و بإلحاح مسألة "سماكة" الحدود الافريقية. ففي وقت تشهد فيه افريقيا نموا اقتصاديا مطردا يجب بذل كل الجهود من اجل تعزيز هذه الحركية. غير ان الاجراءات على الحدود الافريقية و الوقت الكبير الذي يستغرقه عبور الحدود تشكل عائقا كبيرا للمبادلات التجارية وحركة الاشخاص و هي أمور تساهم في التخفيف من حدّة الفقر. لذلك لا غرابة في ان نسبة التجارة البينية الافريقية هي الاضعف في العالم مقارنة بالمناطق الاخرى. و ستمكن حدود اكثر مرونة من الاستجابة لهذه الاشكالية و لحركات التحول القوية المسجّلة في الميدان و خاصة نمو المناطق الحضرية في القارة و تنامي مختلف التدفقات المترتب عن ذلك بما في ذلك في ممرات النقل.

ثالثا **<u>مجريات و نتائج مؤتمر نيامي:</u>**

11. سبق مؤتمر نيامي اجتماع تحضيري للخبراء الحكوميين شاركت فيه 42 دولة عضو الى جانب مجموعات اقتصادية اقليمية و منظمات افريقية اخرى و مؤسسات شريكة و خاصة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي و الأمم المتحدة.

12. ترأس جلسة الافتتاح وزير الدولة و وزير الداخلية و الامن العام و اللامركزية و الشؤون الدينية السيد عبدو لابو. بحث الخبراء الحكوميون مختلف المسائل المدرجة في جدول اعمال الاجتماع و هي: تعيين و ترسيم الحدود الافريقية؛ التعاون العبر للحدود و التكامل الاقليمي؛ مشروع اتفاقية الاتحاد الافريقي الخاصة بالتعاون العابر للحدود؛ تعزيز القدرات الافريقية لتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الافريقي؛ استراتيجية الادارة المتكاملة للفضاءات الحدودية. و قد وردت مداولات الاجتماع و توصياته في التقرير الذي اعتمد (الملحق1).

13. افتتح الاجتماع الوزاري الرئيس محمدو ايسوفو بحضور العديد من اعضاء الحكومة النيجيرية و مفوض السلم و الامن رمتان لعمامرة. و تميزت جلسة الاختتام بكلمات ألقاها رئيس

الوزراء رافيني بريقي و مفوض السلم و الامن و وزير الداخلية و الامن العام لجمهورية البنين بونوا أسوان دقلة بصفته ممثلا لرئيس الاتحاد الافريقي و رئيس مكتب الامم المتحدة لدى الاتحاد الافريقي زاكاري مبوري مويتا. و كان الوزير اسوان دقلة ترأس اشغال المؤتمر.

14. اعتمد المؤتمر الاعلان المرفق بشأن برنامج الحدود للاتحاد الافريقي (ملحق2). و عبر الوزراء عن ارتياحهم بالقبول التدريجي للدول الاعضاء والاطراف الاخرى المعنية لبرنامج الحدود للاتحاد الافريقي. كما رحبوا لكون برنامج الحدود للاتحاد الافريقي و بعد مرحلة أولى تمثلت في الترويج و التحسيس دخل الان في مرحلة عملية تتميز بدعم اكبر لعمليات تعيين وترسيم الحدود، وترقية التعاون العابر للحدود وبناء القدرات. وفي ذات الوقت أشار الوزراء الى عمل مدعّم في اطار برنامج الحدود للاتحاد الافريقي لمواجهة بروز تحديات جديدة تتصل بالمشاكل الامنية في منطقة الساحل و الصحراء و "السماكة" الدائمة للحدود الافريقية و ذلك ما يفسر بشكل كبير ضعف المبادلات التجارية البينية في افريقيا و المشاكل المسجلة في التنقل الحر للأشخاص.

15. في هذا السياق، اكد الوزراء على الطابع الوجيه للمبادئ التي يقوم عليها برنامج الحدود للاتحاد الافريقي كما وردت في صكوك الاتحاد الافريقي ذات الصلة لا سيما احترام حدود الدول عند حصولها على استقلالها، و التسوية السلمية للخلافات الحدودية و الارادة المشتركة لمقاربة تعيين و ترسيم الحدود الافريقية كعوامل سلم و امن و تقدم اقتصادي و اجتماعي. و اكدوا على التزام بلدانهم ببذل مزيد من الجهود لتنفيذ مختلف جوانب برنامج الحدود للاتحاد الافريقي ادراكا منهم ان الحدود المعينة بشكل واضح و المدارة بطريقة جيدة، ضرورية للحفاظ على السلم والأمن و الاستقرار و لتعزيز التكامل الاقتصادي و تسهيل المبادلات التجارية و لتحويل الحدود من حواجز الى جسور لا سيما بفضل التعاون العابر للحدود القائم على المبادرات المحلية.

16. أكد الوزراء، نظرا للتحديات الحالية، على ضرورة ادارة متكاملة للفضاءات الحدودية تسمح بالتصدي بشكل شامل للمشاكل الانمائية و الامنية المطروحة في هذه الفضاءات. و نتيجة لذلك، حثوا الدول الاعضاء على اعداد سياسات و استراتيجيات وطنية متكاملة و انشاء الهياكل المؤسسية المطلوبة. كما طلبوا من المفوضية ان تستكمل، في اقرب الآجال الممكنة، الاستراتيجية الجاري اعدادها حاليا و الخاصة بالإدارة المتكاملة للحدود. و في ذات السياق، اتفقوا على

اجراءات خاصة لتسهيل التنفيذ الفعلي لمختلف جوانب برنامج الحدود. و تجدر الاشارة الى ان اعتماد اتفاقية الاتحاد الافريقي الخاصة بالتعاون العابر للحدود و التي دعيت الدول الاعضاء الى التوقيع و التصديق عليها. و اتفق الوزراء على اطلاق اسم " اتفاقية نيامي" على هذا الصك (ملحق 3).

17. طلب الوزراء من المجلس التنفيذي اعتماد اعلانهم و دعوا الدول الاعضاء و الجماعات الاقتصادية الاقليمية و الاطراف الاخرى المعنية الى اتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ احكامها. و اخيرا، اتفقوا على عقد مؤتمرهم المقبل في 2014 لبحث وضعية تنفيد برنامج الحدود للاتحاد الافريقي و اتخاذ كل الاجراءات الضرورية.

رابعا ملاحظات:

18. بينما لازالت افريقيا تواجه ظاهرة استمرار النزاعات و الازمات المتعددة الاشكال، يظل برنامج الحدود للاتحاد الافريقي اداة جديدة في خدمة السلم و الامن و التكامل و التنمية. و من شأنه تنفيذه الفعلي ان يمكّن من تحويل الحدود من حواجز الى جسور و جعلها بوتقة التقاء ومنطقة تضامن و تعايش بين الشعوب و الدول الافريقية. و يتطلب تحقيق هذا الطموح ارادة سياسية قوية تقوم على عزم صريح على حشد الموارد الضرورية. و لن تألو المفوضية جهدا للنهوض بمسؤوليتها كاملة في هذه العملية.

19. سمح مؤتمر نيامي بإعطاء دفع جديد لتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الافريقي. وتعدّ المشاركة القوية للدول الاعضاء في هذا الاجتماع تشجيعا اضافيا. و اني اعرب عن ارتياحي، على وجه الخصوص، لاعتماد اتفاقية نيامي الخاصة بالتعاون العابر للحدود و يعد ذلك انجازا هاما. فهذا الصك سيفتح افقا جديدة للمبادرات الجاري تنفيذها في القارة و لا شك انه سيعزز بشكل كبير وسائل عمل مختلف الاطراف المعنية.

20. اوصي المجلس بإجازة الاعلان المعتمد في نيامي بما في ذلك الاتفاقية الخاصة بالتعاون العابر للحدود. كما احث كلّ الدول الاعضاء على مضاعفة الجهود لتسهيل تحقيق اهداف برنامج الحدود للاتحاد الافريقي بما في ذلك حشد جزء من الموارد الضرورية على مستواها. و يجب على

هذا الجهد ان يواصل الاعتماد على المبادئ التي قام عليها برنامج الحدود الى اليوم و هي: ضرورة احترام الحدود الموروثة عند حصول البلدان الافريقية على استقلالها و التسوية السلمية للنزاعات الحدودية و مواصلة عملية التكامل.

21. بودي ان أؤكد مرّة اخرى على تقدير الاتحاد الافريقي العميق للحكومة النيجيرية لاستضافتها المؤتمر الثالث للوزراء الافريقيين المسؤولين عنمسائل الحدود و لعدم ادخارها جهدا من اجل انجاحه. كما اشكر الرئيس محمدو ايسوفو لتشريفه المؤتمر بحضوره جلسة الافتتاح وكذلك رئيس وزرائه على مشاركته في جلسة اختتام المؤتمر. و ان ذلك لدليل ساطع على التزامه الشخصي و التزام حكومة النيجر لصالح برنامج الحدود للاتحاد الافريقي و مثل اتحادنا.

22. اعرب عن امتنان الاتحاد الافريقي العميق لحكومة المانيا الاتحادية و الوكالة الألمانية للتعاون الدولي على مرافقتهما الفاعلة و دعمهما المالي و الفني للمفوضية و الدول الاعضاء في مجال تعيين و ترسيم الحدود و التعاون العابر للحدود. كما أعرب عن تقديره للشركاء الذين يساهمون بشكل او بآخر في تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الافريقي.

مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المعنيين بمسائل الحدود

14-17 مايو 2012، نيامي، نيجيريا

قائمة المشاركين

أ **الدول الاعضاء:**

1. جنوب أفريقيا
2. الجزائر
3. بنين
4. بوتسوانا
5. بوركينا فاسو
6. بوروندي
7. الكاميرون
8. الرأس الأخضر
9. جمهورية أفريقيا الوسطى
10. اتحاد جزر القمر
11. الكونغو (جمهورية)
12. كوت ديفوار
13. مصر
14. إثيوبيا
15. الجابون
16. جامبيا
17. غانا
18. غينيا
19. كينيا
20. ليسوتو
21. ليبيريا
22. ليبيا
23. ملاوي
24. موريتانيا

25. موزمبيق
26. ناميبيا
27. النيجر
28. نيجيريا
29. السينغال
30. سيشل
31. سيراليون
32. الصومال
33. السودان
34. جنوب السودان
35. سوازيلاند
36. تنزانيا
37. تشاد
38. توجو
39. تونس
40. أوغندا
41. زامبيا
42. زيمبابوي

ب الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأفريقية الأخرى:

1. تجمع الساحل والصحراء
2. السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
3. جماعة شرق أفريقيا
3. سلطة ليبتاكو–غورما

ج الشركاء:

1. الامم المتحدة
2. الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P.O. BOX: 3243, ADDIS ABABA, ETHIOPIA, TEL.:(+251-11) 551 38 22 FAX: (+251-11) 551 93 21
Email: situationroom@africa-union.org, situationroom@ausitroom-psd.org

EX.CL/726 (XXI)
ANNEX.I

التقرير

–

التقرير

أولا: **مقدمة:**

1. انعقد اجتماع الخبراء الحكوميين التحضيري للمؤتمر الثالث للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود في نيامي، النيجر، من 14 إلى 16 مايو 2012. ومرفق طيه قائمة المشاركين من الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية والفاعلين الآخرين.

ثانيا: **مراسم الافتتاح:**

2. ترأس معالي وزير الداخلية والأمن العام واللامركزية والشؤون الدينية في النيجر مراسم الافتتاح. وفي الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة، شكر مدير إدارة السلم والأمن لمفوضية الاتحاد الأفريقي السيد القاسم وان السلطات النيجيرية على قرارها استضافة الاجتماع قبل أن يسلط الضوء على الإنجازات المحققة في إطار برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي. شدد أيضا على التحديات الهامة التي لا تزال قائمة والتي تتطلب التعبئة المستمرة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والشراكة المعززة مع مختلف الفاعلين الدوليين المعنيين.

3. من جانبه، ذكر الوزير بأهمية برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي سواء فيما يتعلق بالسلم والأمن أو التكامل الإقليمي أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة. وأعرب عن التزام بلاده بدعم جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف المسندة إلى برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن يمثل مؤتمر نيامي مرحلة جديدة على درب تنفيذ البرنامج وتحقيق الأهداف المنشودة.

ثالثا: تشكيلة هيئة المكتب

4. شكل الاجتماع هيئة المكتب على النحو التالي لقيادة المداولات:

- بنين (غرب أفريقيا): الرئيس

- أوغندا (شرق أفريقيا): النائب الأول للرئيس
- تونس (شمال أفريقيا): النائب الثاني للرئيس
- جنوب أفريقيا (الجنوب الأفريقي): النائب الثالث للرئيس
- جمهورية أفريقيا الوسطى (وسط أفريقيا): المقرر

رابعا: **اعتماد برنامج العمل:**

5. اعتمد اجتماع الخبراء الحكوميين برنامج العمل الذي اقترحته المفوضية.

خامسا: **مشروع الفيلم الوثائقي:**

6. شاهد الخبراء الحكوميون فيلما وثائقيا حول برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي بعنوان "الحدود الأفريقية: من حواجز إلى جسور". يوضح هذا الفيلم الوثائقي النتائج التي تم تحقيقها في إطار تنفيذ الجوانب الخاصة بالتعيين/الترسيم والتعاون عبر الحدود للبرنامج من خلال أمثلة عملية في مختلف أقاليم القارة.

سادسا: **بحث المسائل المدرجة في جدول الأعمال:**

7. على أساس برنامج العمل الذي اعتمده الاجتماع، تم بحث المسائل التالية:

تعيين وترسم الحدود الأفريقية

8. عند تقديم هذا البند، قدمت المفوضية عرضا حول وضع الحدود الأفريقية على أساس ردود الدول الأعضاء على الاستبيان الذي تم إرساله إليها في إطار عملية تشخيص الحدود الأفريقية. وحتى الآن، لم يتجاوز عدد البلدان التي ردت على الاستبيان 32 بلدا. وقد تبين من تلك الردود أن 35% من الحدود الأفريقية قد خضعت للتعيين والترسيم. تناول العرض المقدم من المفوضية أيضا عملية وضع نظام المعلومات حول الحدود. واستنادا إلى الردود على الاستبيان وغيرها من

البيانات، سيسمح هذا النظام للدول بالوصول بصورة أسهل إلى المعلومات المتعلقة بحدودها. وأخيرا، قدمت المفوضية تقريرا عن العمل الذي تقوم به على الأرض لدعم عمليات تعيين وترسيم الحدود البرية والبحرية.

9. وبعد ذلك، تناول ممثلو الدول الأعضاء الكلمة لتسليط الضوء على وضع عملية تعيين حدودهم وترسيمها وإعادة التأكيد عليها. وفي هذا الصدد، اتضح أن هناك العديد من المبادرات الجارية أو المتوخاة، التي تعكس درجة أكبر من الالتزام بالبرنامج من قبل الدول الأفريقية. أبرز الخبراء التحديات والصعوبات التي يواجهونها على الأصعدة السياسية والفنية والمالية واللوجستية.

10. وفي ختام المداخلات وتبادل الآراء، اتفق المشاركون على ما يلي:

1) استكمال عملية تشخيص الحدود الأفريقية بحلول يوليو 2012 على أقصى حد، على أن تقدم الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك حتى الآن، ردودها على الاستبيان الذي أرسلته المفوضية؛

2) تقديم الدول الأعضاء تقارير سنوية عن التطورات بشأن عملية تعيين حدودها؛

3) إسراع الدول الأعضاء في تعيين وترسيم حدودها التي لم تخضع بعد لذلك واتخاذ جميع التدابير القانونية والمالية والمؤسسية المطلوبة في هذا الصدد، بما يضمن الامتثال لمهلة 2017 الجديدة التي حددها مؤتمر الاتحاد لاستكمال تلك العمليات.

4) إيجاد حلول سريعة للمنازعات الحدودية بالوسائل السلمية؛

5) اعتماد تدابير ملموسة من أجل الصيانة الدورية للمعالم الحدودية وتكثيفها عند الاقتضاء بهدف جعلها أكثر وضوحا والحد من مخاطر الخلافات والمنازعات؛

6) التعجيل باستكمال الدليل حول الممارسات الجيدة في مجال تعيين وترسيم الحدود والذي يجري إعداده حاليا.

التعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي

11. قدمت المفوضية هذا الموضوع وشددت على الأنشطة التي تم القيام بها على الأرض وعلى المبادرات الأخرى التي تعتزم إطلاقها لدعم التعاون عبر الحدود (من المقرر نشر الدليل حول الممارسات الجيدة وإنتاج فيلم وثائقي حول الأنشطة العابرة للحدود وإعداد وثيقة استراتيجية حول الاستغلال المشترك للموارد العابرة للحدود وتبادل المعلومات بين الأقاليم والدول، إلخ)

12. تم تقديم عروض أخرى حول مختلف جوانب التعاون عبر الحدود: التعاون على أساس المبادرة المحلية، الجريمة العابرة للحدود ومكافحة الإرهاب، الإدارة المشتركة للموارد العابرة للحدود وتجهيز أحواض الأنهار. لقد مكنت هذه العروض المختلفة الخبراء الحكوميين من الوقوف على التقدم المحرز في مجال التعاون عبر الحدود وتنوع القطاعات التي يشملها. ولاحظوا أن الدول الأعضاء أصبحت تتبنى مفهوم التعاون العابر للحدود بصورة متزايدة. وقد استرعى التقدم المحرز في عملية إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون عبر الحدود في بعض البلدان انتباه الاجتماع.

13. سعيا لتحقيق أهداف برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي في مجال التعاون عبر الحدود، اتفق الاجتماع على ما يلي:

1) اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي للتعاون عبر الحدود. ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التوقيع والتصديق على الاتفاقية لضمان دخولها حيز التنفيذ بسرعة؛

2) قيام الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالتنفيذ الفعال لبرنامج تبادل بين الدول الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة؛

3) وضع خطة عمل ترمي إلى تشجيع ودعم التعاون عبر الحدود على أساس المبادرة المحلية؛

4) تعزيز التعاون عبر الحدود في مجال منع ومكافحة الإرهاب وغيرها من الجرائم العابرة للحدود؛

5) تنفيذ واعتماد تدابير لتقليص الفترة الزمنية للعبور وغير ذلك من الحواجز غير الجمركية على الحدود من قبل الدول الأعضاء عند الاقتضاء وذلك لتسهيل المبادلات التجارية وحركة الأفراد؛

6) تشجيع الإدارة المشتركة للموارد العابرة للحدود، على أساس الخبرات الأفريقية والدولية ذات الصلة؛

7) استكمال الدليل حول التعاون عبر الحدود والذي يجري إعداده حاليا من قبل المفوضية مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الدول الجزرية.

مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول التعاون العابر للحدود

14. قدمت المفوضية مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول التعاون العابر للحدود التي كان قد تم استعراضها على نحو مستفيض خلال اجتماع الخبراء المنعقد في بماكو في نوفمبر 2009 والاجتماع الوزاري المنعقد في أديس أبابا في مارس 2010. وكان قد تم الاتفاق على ضرورة استكمال مشروع الاتفاقية على أساس بعض التعديلات المقترحة آنذاك والتي كانت شكلية في معظمها قبل اعتمادها. وخلال دورته العادية في يناير 2012، شدد مؤتمر الاتحاد على أهمية التعجيل باعتماد الاتفاقية.

15. في هذا الإطار، شدد الاجتماع على أن مهمته لا تتمثل في إعادة النظر في الاتفاقية ولكن التأكد من أن بعض التعديلات المقترحة في 2010 قد تم إدراجها على النحو الملائم. وعلى هذا الأساس، اتفق الاجتماع على الأخذ في الاعتبار

عددا محدودا من التعديلات قبل تقديمه إلى مؤتمر الوزراء لاعتماده، علما أنه لا ينبغي له بأي حال من الأحوال المس بالمحتوى العام للوثيقة.

تعزيز القدرات الأفريقية على تنفيذ برنامج الحدود لاتحاد الأفريقي

16. تناولت عروض عديدة هذا الموضوع سواء من قبل المفوضية أو أخصائيين مختلفين. شدد الاجتماع بالإجماع على أنه بدون قدرات كافية في مجال الموارد البشرية والفنية، سيستحيل ضمان التنفيذ الفعال لمختلف جوانب برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي.

17. سعيا للتغلب على التحديات القائمة، حدد الاجتماع التدابير ذات الأولوية التالية:

1) إجراء جرد للخبراء ومؤسسات البحث والتدريب في القارة المعنية بمسائل الحدود، والربط الشبكي بين المؤسسات ووضع مناهج تدريبية وتعليمية حول مسائل الحدود؛

2) تنظيم حلقات عمل تدريبية للهياكل والموظفين الأفريقيين المعنيين.

3) تشجيع تبني نهج مشترك بين الإدارات على مستوى المفوضية وذلك نظرا للطابع المتعدد الأبعاد لبرنامج الحدود للاتحاد الأفريقي.

الشراكة وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ/تعميم برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي

18. شدد الاجتماع على أن الشراكة وتعبئة الموارد يشكلان عنصرا أساسيا لبرنامج الحدود للاتحاد الأفريقي. ورحب بالعلاقات الوثيقة القائمة مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني التي تعتبر أكبر مساهم مالي في البرنامج ومع جهات فاعلة أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف. أقر المشاركون بالحاجة الملحة إلى تعزيز وتنويع تلك الشراكات. كانت مسألة تمويل البرنامج وضرورة تقديم مساهمات هامة من قبل للدول الأفريقية موضوع مناقشات معمقة.

19. وبشكل أكثر تحديدا، اتفق الاجتماع على ما يلي:

1) مواصلة وتكثيف التفاعل مع الجهات الدولية ذات الصلة؛

2) تنظيم المؤتمر المقترح حول تعبئة الموارد لدعم تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي في موعد أقصاه ديسمبر 2012.

20. بشأن مسألة التعميم، طلب الاجتماع:

1) وضع خطة إعلامية للترويج لبرنامج الحدود للاتحاد الأفريقي ؛

2) اتخاذ تدابير عملية من قبل الدول الأعضاء للاحتفال باليوم الأفريقي للحدود.

سابعا: **نحو تحديد نهج جديد للحدود الأفريقية:**

21. أبرزت دراسة مختلف البنود المدرجة في جدول الروابط القائمة بين التعيين والترسيم والتعاون العابر للحدود وتعزيز القدرات والشراكات وتعبئة الموارد. ويتضح من ذلك ضرورة تبني نموذج جديد قائم على نهج متكامل لإدارة الفضاءات الحدودية ومن شأنه ضمان الاستفادة القصوى من التكامل بين الجوانب المترابطة للأمن والتنمية في الفضاءات الحدودية. وفي هذا الصدد، طلب الاجتماع من المفوضية استكمال الاستراتيجية المتكاملة لإدارة الفضاءات الحدودية التي يجري إعدادها حاليا.

22. طلب الاجتماع من المفوضية دمج هذا النهج الجديد لإدارة الفضاءات الحدودية في الخطة الاستراتيجية 2013–2017 التي يجري إعدادها حاليا.

ثامنا: **التحضير للمؤتمر الوزاري:**

23. قرر الاجتماع إحالة تقريره ومشروع الإعلان إلى مؤتمر الوزراء لبحثهما واعتمادهما.

24. انعقدت الجلسة الختامية للاجتماع بعد ظهر يوم 16 مايو 2012. وخلال الجلسة، شكر المشاركون المفوضية على الدعم الذي قدمته من أجل ضمان حسن سير الأعمال. وأعربوا أيضا عن شكرهم للنيجر شعبا وحكومة على كرم الضيافة.

–

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P.O. BOX: 3243, ADDIS ABABA, ETHIOPIA, TEL.:(+251-11) 551 38 22 FAX: (+251-11) 551 93 21
Email: situationroom@africa-union.org

EX.CL/726 (XXI)
ANNEX.II

إعلان حول برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي

إعلان حول برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي
نيامي، النيجر، 17 مايو 2012

1. نحن، وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن مسائل الحدود، عقدنا مؤتمرنا الثالث في نيامي، النيجر، في 17 مايو 2012، للتداول بشأن وضع تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي. وقد سبق مؤتمرنا اجتماعٌ تحضيري للخبراء من 14 إلى 16 مايو 2012. وقد شهد المؤتمر مشاركة جمهورية جنوب السودان لأول مرة منذ نيل استقلالها في يوليو 2011 والتي نرحب بها ترحيبا حارا.

2. انعقد مؤتمرنا في إطار متابعة تنفيذ البيانين رقم BP/MIN/DECL.(II) و-AUBP/EXP MIN/7(II)] الصادرين عن المؤتمرين الأول والثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن مسائل الحدود، المنعقدين في أديس أبابا، إثيوبيا، في 7 يونيو 2007 و25 مارس 2010 على التوالي وكذلك مقررات المجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد ذات الصلة. وبشكل عام، يأتي مؤتمرنا امتدادا لمختلف القرارات والمقررات الصادرة عن الزعماء الأفريقيين بشأن مسائل السلم والأمن والتكامل الإقليمي.

3. استعرضنا وضع تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نرحب بالاعتماد التدريجي للبرنامج من قبل الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، وذلك شرط أساسي لتحقيق الأهداف المحددة. نعرب أيضا عن ارتياحنا بدخول البرنامج، بعد مرحلة أولية من التعميم والتوعية، مرحلة عملية تميزت بمزيد من الدعم لعمليات تعيين وترسيم الحدود وتشجيع التعاون عبر الحدود وتعزيز القدرات. نلاحظ بارتياح التقدم المحرز على الأرض في ظل اتخاذ الدول الأعضاء العديد من المبادرات الرامية إلى تنفيذ مختلف جوانب البرنامج وكذلك الاحتفال بيوم 7 يونيو 2011 اليوم الأفريقي الأول للحدود.

4. نلاحظ أيضا بروز تحديات أمنية جديدة، كما تدل على ذلك على وجه الخصوص الأزمة في منطقة الساحل والصحراء والتي، علاوة على تعيين وترسيم الحدود، تسلط الضوء على ضرورة أن تضمن الدول السيطرة الفعلية على أراضيها وعلى تعزيز التعاون بين البلدان الأفريقية في مجال الأمن. وبالمثل، نلاحظ مع القلق "السماكة" المستمرة للحدود الأفريقية، وهو ما يفسر إلى حد كبير انخفاض المبادلات التجارية بين البلدان الأفريقية والمشاكل التي تتم مواجهتها في حرية تنقل الأفراد. إن هذه القيود تثقل كاهل البلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد على ممرات النقل الدولية الكبرى لمبادلاتها التجارية وتعيق جهود التنمية الاقتصادية. وأخيرا، إن غياب تعيين الحدود البحرية، لا يزال عائقا أمام تنمية موارد الطاقة والموارد السمكية وغيرها من الموارد البحرية من قبل الدول المجاورة.

5. في هذا السياق، نؤكد على أهمية المبادئ التي يقوم عليها برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي على نحو ما ورد في صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة وخاصة مبدأ احترام الحدود القائمة عند نيل بلداننا الاستقلال ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات الحدودية والرغبة المشتركة في اعتبار تعيين وترسيم الحدود الأفريقية عاملا لتحقيق السلم والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

6. بناءً على ما تقدم، نؤكد من جديد التزامنا بتجديد الجهود من أجل التنفيذ الفعال لمختلف جوانب برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، إدراكا منّا بأن الحدود المرسومة بشكل واضح والخاضعة لإدارة جيدة، ضرورية لحفظ السلام والأمن والاستقرار وتعزيز التكامل الاقتصادي وتسهيل المبادلات التجارية وتحويل الحدود من حواجز إلى جسور، بما في ذلك من خلال التعاون عبر الحدود على أساس مبادرة محلية.

7. في الوقت نفسه، ندرك جسامة المهمة الملقاة على عاتقنا لتحقيق جميع الأهداف التي حددناها لأنفسنا، كما يدل على ذلك:

1) قلة عدد الردود على الاستبيان الذي تم إرساله إلى الدول الأعضاء في إطار عملية فحص وضع الحدود الإفريقية (بعد مرور خمس سنوات على إطلاقه، هناك أكثر من 22 عضوا لم ترد بعد على الاستبيان)، مما يحول دون امتلاك رؤية شاملة عن الاحتياجات في مجال تعيين وترسيم الحدود؛

2) استنادا إلى الردود التي تم تلقيها حتى الآن، فإن نسبة الحدود الأفريقية التي تم تعيينها وترسيمها تبلغ 35% فقط، بينما كان من المقرر أصلا أن تكتمل هذه العملية في 2012، وفقا لمذكرة التفاهم حول مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا؛

3) استمرار المنازعات الإقليمية التي من شأنها أن تتطور إلى نزاعات خطيرة؛

4) ضعف التعاون عبر الحدود سواء كان على أساس المبادرة المحلية أو في إطار مشاريع التكامل الكبرى؛

5) ضعف القدرات البشرية والفنية والمالية الحالية على تلبية الاحتياجات لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج الحدود للاتحاد الأفريقي

8. نؤكد، نظرا للتحديات الراهنة، على ضرورة ضمان الإدارة المتكاملة للمناطق الحدودية بما يضمن المعالجة الشاملة للمشاكل التنموية والأمنية فيها. وبالتالي، نشجع الدول الأعضاء على وضع سياسات واستراتيجيات وطنية متكاملة في هذا الصدد وإنشاء الهياكل المؤسسية المطلوبة عند الاقتضاء. نطلب من المفوضية استكمال الوثيقة التي يتم إعدادها حاليا حول الإدارة المتكاملة للحدود بأسرع ما يمكن.

9. في إطار هذا النهج، نؤكد مجددا على الحاجة الملحة للتنفيذ الفعال لمختلف جوانب برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي.

بشأن تعيين الحدود وترسيمها وإعادة تأكيدها:

10. إذ نضع في الاعتبار ضرورة القيام بكل ما في وسعنا لاستكمال تعيين وترسيم الحدود الإفريقية التي لم يتم بعد تعيينها وترسيمها، وفقا لمهلة 2017 الجديدة التي حددها مؤتمر الاتحاد في دورته المنعقدة في ملابو، في يوليو 2011، نتفق على ما يلي:

1) استكمال عملية تشخيص الحدود الأفريقية بحلول يوليو 2012 على أقصى حد. يُطلب من الدول الأعضاء التي لم ترد حتى الآن على الاستبيان الذي أرسلته المفوضية، القيام بذلك ضمن المهلة المحددة؛

2) تقديمكل دولة عضو تقريرا سنويا عن التطورات بشأن عملية تعيين حدودها، على أن تقوم المفوضية بتحديد شكل إعداد مثل هذه التقارير؛

3) إسراع الدول الأعضاء في تعيين وترسيم حدودها التي لم تخضع بعد للتعيين والترسيم واتخاذ جميع التدابير القانونية والمالية والمؤسسية المطلوبة في هذا الصدد، بما يضمن الامتثال لمهلة 2017. وبالمثل، نحث الدول الأعضاء التي لديها منازعات حدودية على بذل قصارى جهدها لإيجاد حلول سريعة لها بالوسائل السلمية وذلك بدعم من الاتحاد الأفريقي والهياكل الأفريقية المختصة الأخرى، عند الاقتضاء؛

4) اعتماد تدابير ملموسة من أجل الصيانة الدورية للمعالم الحدودية وتكثيفها عند الاقتضاء بهدف جعلها أكثر وضوحا والحد من مخاطر الخلافات والمنازعات؛

5) إدراج جانب حول تدمير الألغام المضادة للأفراد في استراتيجيات تعيين وترسيم الحدود؛

6) التعجيل باستكمال الدليل حول الممارسات الجيدة في مجال تعيين وترسيم الحدود والذي يجري إعداده حاليا.

بشأن التعاون عبر الحدود:

11. سعيا لتحقيق الأهداف التي وضعناها في مجال التعاون عبر الحدود، نتفق على التدابير التالية:

1) اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي للتعاون عبر الحدود. ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية لضمان دخولها حيز التنفيذ بسرعة؛

2) قيام الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالتنفيذ الفعال لبرنامج تبادل بين الدول الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة؛

3) قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بوضع خطة عمل لتشجيع ودعم التعاون عبر الحدود على أساس المبادرة المحلية، على أن تتخذ الدول الأعضاء التدابير المطلوبة لتسهيل هذا التعاون؛

4) تعزيز التعاون عبر الحدود في مجال منع ومكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وغيرها من التهديدات، بما في ذلك الصيد غير المشروع والقرصنة والأعمال الأخرى ذات الصلة، في إطار الصكوك ذات الصلة للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تبادل المعلومات والاستخبارات والدور المناط بالمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب؛

5) تنفيذ واعتماد تدابير لتقليص الفترة الزمنية للعبور وغير ذلك من الحواجز غير الجمركية على الحدود من قبل الدول الأعضاء وذلك لتسهيل المبادلات التجارية وحركة الأفراد، وفقا للمقررات ذات الصلة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

6) تشجيع الإدارة المشتركة للموارد العابرة للحدود، على أساس الخبرات الأفريقية والدولية ذات الصلة؛

7) استكمال الدليل حول التعاون عبر الحدود والذي يجري إعداده حاليا من قبل المفوضية.

بشأن تعزيز القدرات:

12. إدراكا منا للأهمية القصوى لبناء القدرات، حددنا الأولويات التالية:

1) الإسراع في تنفيذ الأحكام المتفق عليها خلال مؤتمرنا الثاني، ولا سيما إجراء جرد للخبراء ومؤسسات البحث والتدريب في القارة المعنية بمسائل الحدود، والربط الشبكي بين المؤسسات القائمة سواء فيما بينها أو مع المؤسسات المماثلة خارج أفريقيا ووضع مناهج تدريبية وتعليمية حول مسائل الحدود؛

2) إنشاء لجان وطنية معنية بالحدود من قبل الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد.

3) تنظيم حلقات عمل تدريبية للهياكل والموظفين الأفريقيين المعنيين. وفي هذا الصدد، نحث شركائنا الدوليين، وخصوصا الحكومة الألمانية من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الفني والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، على تقديم الدعم اللازم.

4) نظرا للطابع المتعدد الأبعاد لبرنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، يُطلب من المفوضية أن تتبنى نهجا أكثر تكاملية.

بشأن تعميم برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي:

13. سعيا لتعزيز تعميم برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي وبالتالي تسهيل اعتماده على كافة المستويات، نتفق على ما يلي:

1) وضع خطة اتصال وتوعية للترويج لبرنامج الحدود للاتحاد الأفريقي وتحديد أدوار كل من الفاعلين الوطنيين والإقليميين والقاريين

2) اتخاذ تدابير عملية من قبل الدول الأعضاء للاحتفال باليوم الأفريقي للحدود.

بشأن الشراكة وتعبئة الموارد:

14. نعرب عن امتناننا للشركاء الدوليين الذين يقدمون الدعم لبرنامج الحدود للاتحاد، الأمر الذي ساعدنا على تحقيق نتائج هامة. نرحب على وجه الخصوص بعمل الحكومة الاتحادية الألمانية من خلال الوكالة الألمانية للتعاون الفني. ونعرب أيضا عن تقديرنا للدعم المقدم من المملكة المتحدة فيما يتعلق بتعيين الحدود بين السودان وجنوب السودان.

15. تعزيزا للشراكات، نتفق على ما يلي:

1) مواصلة وتكثيف التفاعل مع الجهات الدولية ذات الصلة ولا سيما الوكالة الألمانية للتعاون الفني والاتحاد الأوروبي ورابطة مناطق الحدود الأوروبية وغيرها من الشركاء لتسهيل تبادل الخبرات وحشد الدعم منها؛

2) تنظيم المؤتمر المقترح حول تعبئة الموارد لدعم تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي بمشاركة القطاع الخاص في موعد أقصاه ديسمبر 2012؛

3) التعجيل بإنشاء صندوق لدعم أنشطة برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، في انتظار التوقيع على اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول التعاون العابر للحدود ودخوله حيز التنفيذ. ونطلب في هذا الإطار من الدول الأعضاء المساهمة بشكل كبير في تمويل برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي.

بشأن متابعة هذا الإعلان:

16. نطلب من المجلس التنفيذي أن يوافق على هذا الإعلان. ندعو الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام هذا الإعلان.

17. ندعو المفوضية إلى ضمان متابعة هذا الإعلان. وعلى وجه الخصوص، نحث المفوضية على استكمال الخطة الاستراتيجية لتنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي للفترة 2013–2017 وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

18. نوافق على عقد مؤتمرنا القادم في عام 2014 لغرض النظر في وضع تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي واتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنه.

–

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

P.O. BOX: 3243, ADDIS ABABA, ETHIOPIA, TEL.:(+251-11) 551 38 22 FAX: (+251-11) 551 93 21
Email: situationroom@africa-union.org

EX.CL/726 (XXI)
ANNEX.III

اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول التعاون العابر للحدود
(اتفاقية نيامي)

نحن الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي:

إذ نسترشد بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، المعتمد في لومي (توجو) في 11 يوليو 2000 والمعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية في أبوجا (نيجيريا) في 3 يونيو 1991.

وإذ نعيد التأكيد على التزامنا بالقرار AHG/RES.16 (I) حول مبدأ احترام الحدود التي كانت قائمة عند نيل الاستقلال الوطني، الصادر عن الدورة العادية الأولى لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في القاهرة، مصر، من 17 إلى 21 يونيو 1964.

وإذ نضع في الاعتبار القرار CM/RES.1069 (CXLIV) بشأن السلم والأمن في أفريقيا من خلال تسوية متفاوض عليها للنزاعات الحدودية، الصادر عن الدورة العادية الـ44 لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، من 21 إلى 26 يوليو 1986.

وإذ نشير إلى الأحكام ذات الصلة لمذكرة التفاهم حول مؤتمر السلم والاستقرار والتنمية في أفريقيا المعتمدة خلال الدورة العادية الـ38 لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في دوربان، جمهورية جنوب أفريقيا، في 8 يوليو 2002.

وإذ نشير أيضا إلى الإعلانات حول برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي الصادة عن مؤتمرات الوزراء المسؤولين عن مسائل الحدود، المنعقدين في أديس أبابا، إثيوبيا، في 7 يونيو 2007 و25 مارس 2010 و17 مايو 2012 في نيامي، على التوالي.

وإذ نصمم على تنفيذ مقررات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمسائل الحدود، بما في ذلك المقرران EX.CL/DEC.370(XI) و EX.CL/DEC.461(XIV) الصاران عن الدورتين العاديتين الـ11

والـ14 للمجلس التنفيذي المنعقدتين في أكرا، غانا، من 25 إلى 29 يونيو 2007 وفي أديس أبابا يومي 29 و30 يناير 2009 على التوالي.

وإذ نشير إلى المبادرات الوطنية المتعلقة بتعيين وترسيم الحدود البحرية وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار.

واقتناعا منا بأن من شأن إطار قانوني للتعاون العابر للحدود أن يعجل بالتكامل في أفريقيا ويحسن أفاق الحل السلمي للنزاعات الحدودية بين الدول الأعضاء.

وحرصا منا على اعتماد اتفاقية لتنفيذ تعاون عابر للحدود فعال وضروري لتحويل المناطق الحدودية إلى مناطق تبادل وتعاون.

اتفقنا على ما يلي:

المادة الأولى
التـعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية،

تعني عبارة "**المنطقة الحدودية**"، منطقة جغرافية تمتد على حدود دولتين مجاورتين أو أكثر.

تعني عبارة "**برنامج الحدود**" برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي على نحو ما وردت في الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن الحدود المنعقدين في أديس أبابا في يونيو 2007 و25 مارس 2010 وفي نيامي في 17 مايو 2012 والتي أجازها المجلس التنفيذي لاحقا.

تعني كلمة "**المفوضية**"، مفوضية الاتحاد الأفريقي.

تعني عبارة "**اللجنة الاستشارية القارية المعنية بالحدود**" اللجنة التي أنشأتها مفوضية الاتحاد الأفريقي وتضم ممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها آلية التنفيذ للتعاون العابر للحدود على المستوى القاري.

تعني كلمة "**الاتفاقية**" اتفاقية الاتحاد الأفريقي للتعاون العابر للحدود.

تعني عبارة "**التعاون العابر للحدود**"، أي قانون أو سياسة ترمي إلى تعزيز علاقات حسن الجوار بين سكان المناطق الحدودية والمجتمعات والإدارات الإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة داخل دولتين أو أكثر، بما في ذلك إبرام اتفاقيات وترتيبات تخدم هذا الغرض.

تعني عبارة "**اللجنة الاستشارية المحلية المعنية بالحدود**"، كل هيئة إدارية أو سلطة محلية معنية بالحدود ومعترف بها بهذه الصفة بموجب القوانين المحلية للدول الأطراف.

تعني عبارة "**إعادة تأكيد الحدود**" إعادة بناء المعالم الحدودية المتدهورة في أماكنها الأصلية وفقا للمعايير الدولية

تعني عبارة "**اللجنة الاستشارية الإقليمية المعنية بالحدود**"، الهيئة التي تسهل الحوار والمشاورة بين الإدارات أو السلطات الإقليمية والثنائية والمحلية المعنية بالحكم المحلي عبر الحدود.

تعني عبارة "**المجموعات الاقتصادية الإقليمية**"، كتل التكامل الإقليمي للاتحاد الأفريقي.

تعني عبارة "**الدولة الطرف أو الدول الأطراف**"، أي دولة في الاتحاد الأفريقي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها أو قامت بإيداع وثائق التصديق أو الانضمام لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

تعني عبارة إدارة "**المجموعات أو السلطات المحلية**"، الإدارات أو السلطات أو الهيئات التي تمارس مهاما في مجال الحكم المحلي وتعتبر كذلك بموجب القانون المحلي للدول الأطراف.

تعني كلمة "**الاتحاد**" الاتحاد الأفريقي

المادة 2

الأهداف

يرمي التعاون العابر للحدود إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تسهيل تطوير التعاون العابر للحدود على الأصعدة المحلية والإقليمية الفرعية والإقليمية؛
2. استغلال الفرص الناشئة عن تقاسم الحدود المشتركة ومواجهة التحديات المتعلقة بذلك؛
3. تسهيل تخطيط وترسيم وتثبيت الحدود بين الدول الأفريقية وفقا للآليات المتفق عليها بين الأطراف المعنية.
4. تسهيل التسوية السلمية للمنازعات
5. ضمان الإدارة المتكاملة والفعالة والناجعة للحدود
6. تحويل المناطق الحدودية إلى لبنات للنمو وتكامل القارة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا،
7. تعزيز السلم والاستقرار من خلال منع النزاعات وتكامل القارة وتعميق وحدتها.

المادة 3

مجالات التعاون

تلتزم الدول الأطراف بتعزيز التعاون العابر للحدود في المجالات التالية:

1. المعلومات الخاصة بالخرائط والمعلومات الجغرافية، بما في ذلك المسح؛
2. التنمية الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك النقل والاتصالات والأنشطة الزراعية والرعوية و الصناعات اليدوية وموارد الطاقة والصناعية والصحة والصرف الصحي ومياه الشرب والتعليم وحماية البيئة.
3. الأنشطة الثقافية والرياضة
4. الأمن، بما في ذلك مكافحة الجرائم العابرة للحدود والإرهاب والقرصنة وغيرها من أشكال الجريمة،
5. إزالة الألغام في المناطق الحدودية
6. بناء المؤسسات في جميع المجالات التي تغطيها هذه الاتفاقية بما في ذلك تحديد وصياغة ووضع وتنفيذ المشاريع والبرامج.
7. أي مجال آخر تتفق الدول الأعضاء عليه.

المادة 4

تسهيل التعاون العابر للحدود

1. تبذل كل دولة طرف قصارى جهدها لتذليل أي عائق قانوني أو إداري أو أمني أو ثقافي أو فني قد يعرقل التطوير والسير الملائم للتعاون العابر للحدود. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأطراف إجراء مشاورات منتظمة مع الأطراف المعنية الأخرى،
2. تتعاون الدول الأطراف، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، تعاونا كاملا في تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي.

المادة 5

تقاسم المعلومات والمعلومات الاستخباراتية

1. توفر كل دولة قدر الإمكان المعلومات التي تطلبها منها دولة طرف أخرى بهدف تمكينها من الوفاء بالتزاماتها المترتبة على الاتفاقية بسهولة.
2. تتخذ كل دولة طرف الخطوات الضرورية لتشجيع وتعزيز وتسهيل تقاسم المعلومات الاستخباراتية التي قد تطلبها دولة طرف أخرى بشأن حماية وأمن المناطق الحدودية.

المادة 6

السلطات أو الهيئات المختصة المسؤولة عن المجالات الحدودية

تقوم كل دولة، عند التصديق على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها، أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك، بتزويد مفوضية الاتحاد الأفريقي بأسماء السلطات أو الهيئات المختصة المسؤولة عن مسائل الحدود بموجب قانونها المحلي.

المادة 7

مواءمة القوانين المحلية المتعلقة بالمناطق الحدودية

تشجَّع الدول الأطراف على مواءمة قوانينها المحلية مع هذه الاتفاقية وتتأكد من إبلاغ إدارات أو سلطات الحكم المحلي، على النحو الواجب، بالفرص المتاحة لها والتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية.

المادة 8

آليات تنفيذ التعاون العابر للحدود على صعيد الدولة الطرف:

1. تلتزم الدول الأعضاء بتطبيق المبادئ وتنفيذ الأهداف والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية من خلال ما يلي:

أ) وضع آليات تعاون بما في ذلك الأطر القانونية لتسهيل تنفيذ الأهداف والغايات المبينة في هذه الاتفاقية؛

ب)الأخذ في الاعتبار إدراج الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية.

2. تقوم إدارات أو سلطات الحكم المحلي بالأنشطة المتعلقة بالتعاون العابر للحدود كما تم تعريفه في القانون المحلي للدول الأطراف.

3. إن إدارات الحكم المحلي أو السلطات اللامركزية المعنية بالحدود التي أنشئت بموجب القوانين الوطنية للدول الأطراف تمارس صلاحياتها، بما فيها إبرام اتفاقيات تعاون مع إدارات الحكم المحلي أو السلطات اللامركزية المعنية بالحدود في دول الأطراف المجاورة وفقا للقوانين المحلية لدولها.

4. يجوز للدول الأطراف إنشاء لجان استشارية حدودية تضم ممثلين من الهيئات المختصة لمساعدة الجماعات والسلطات المحلية، بصفة استشارية، في بحث مسائل التعاون العابر للحدود.

المادة 9

آليات تنفيذ التعاون العابر للحدود على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية

1. تنشئ المفوضية إطار تعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية حول تنفيذ برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي وفقا لأهداف الاتفاقية. وفي هذا الصدد، تطلب المفوضية من المجموعات الاقتصادية الإقليمية على القيام بما يلي:

أ) تشجيع الدول الأعضاء فيها على التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها.

ب) تعيين جهات اتصال لتنسيق ورصد تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

2. تشجيع المفوضية كل مجموعة اقتصادية إقليمية على إنشاء لجنة استشارية إقليمية معنية بالحدود

3. إن اللجان الاستشارية الإقليمية المعنية بالحدود التي تتكون من مسؤولين تعينهم الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية تساعد الأخيرة، بصفة استشارية، في بحث مسائل التعاون العابر للحدود.

4. تكون اللجنة الاستشارية الإقليمية المعنية بالحدود مسؤولة عن المهام التالية:

أ. المساعدة على صياغة سياسات وتحديد أنشطة لتطوير التعاون العابر للحدود في المسائل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية في مناطقها.

ب.تحديد خارطة طريق تبرز الأعمال الضرورية لرفع مستوى التعاون العابر للحدود.

ج. نسيق جميع الأنشطة علاوة على تعبئة الوسائل المطلوبة لبلوغ مرامي وأهداف هذه الاتفاقية.

د. تسهيل الحوار والمشاورة بين السلطات الإقليمية والمحلية الواقعة على جانبي المناطق الحدودية.

هـ. التوصية باعتماد أفضل الممارسات في مجال الإدارة والتسيير الفعالين للمناطق الحدودية.

و. دراسة المشاكل التي تواجه سكان المناطق الحدودية واقتراح حلول لها عندما تطلب ذلك الدول الأطراف المعنية.

ز. تقديم توصيات حول الوسائل والطرق الكفيلة بالمضي قدما بقضية الأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها مختلف الكيانات الموجودة في المناطق الحدودية المشتركة.

المادة 10

آليات تنفيذ التعاون العابر للحدود على الصعيد القاري

1. تضطلع المفوضية بدور تنسيق وتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال برنامج الحدود. وتبعا لذلك، ينبغي للمفوضية القيام بما يلي:

أ. الاضطلاع بدور هيكل تنسيق مركزي لتنفيذ هذه الاتفاقية.

ب. مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية.

ج. تنسيق تقييم تنفيذ الاتفاقية مع بقية الأجهزة الرئيسية للاتحاد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والهياكل المختصة على الصعيد الوطني.

د. إنشاء اللجنة الاستشارية القارية المعنية بالحدود.

هـ. مساعدة الدول الأطراف على إنشاء منتدى لتقاسم المعلومات الاستخباراتية.

2. تتألف اللجنة الاستشارية القارية المعنية بالحدود من ممثلين عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتعمل تحت إشراف المفوضية.

3. تكون اللجنة الاستشارية القارية المعنية بالحدود مسؤولة عن المهام التالية:

أ. تقديم المشورة للمفوضية حول مسائل التعاون العابر للحدود.

ب. استعراض واقتراح مبادئ توجيهية عريضة لتعزيز التعاون العابر للحدود في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية وغيرها من المجالات المشمولة بهذه الاتفاقية.

ج. تحديد الأعمال والموارد ذات الأولوية المطلوبة لتنفيذها.

د. تشجيع أفضل الممارسات في مجال تنمية المناطق الحدودية

هـ. دراسة المشاكل التي تواجه سكان الحدود واقتراح توصيات بالتنسيق مع الدول الأطراف المعنية وبموافقتها.

المادة 11

صندوق برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي

1. يتم إنشاء صندوق برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي وإدارته وفقا للنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.
2. يتم تمويل صندوق برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي من المصادر التالية:

أ) المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء؛

ب) الإيرادات المتنوعة بما فيها الهبات والمعونات وفقا لمبادئ وأهداف الاتحاد الأفريقي؛

المادة 12

أحكام الوقاية

1. لا يجوز تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية بطريقة لا تتناسب مع أحكام القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك القانون العرفي الدولي.

2. لا يؤثر أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية على أحكام محققة لمصلحة أكبر في مجال التعاون العابر للحدود وردت في القوانين المحلية للدول الأطراف، أو في أي اتفاقية إقليمية، قارية أو دولية معمول بها في الدول الأطراف.
3. عند تنفيذ هذه الاتفاقية، ينبغي الأخذ في الاعتبار خصوصيات الدول الجزرية واحتياجاتها الخاصة.

المادة 13
تسوية المنازعات

1. تسوَّى أي منازعات متصلة بهذه الاتفاقية تسوية ودية من خلال التفاوض المباشر بين الدول الأطراف المعنية
2. إن تعذر التوصل إلى حل المنازعة من خلال التفاوض المباشر، تسعى الدول الأطراف جاهدة لتسويتها من خلال وسائل سلمية أخرى، بما فيها المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة وغيرها من الوسائل السلمية المتفق عليها بين الدول الأطراف. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع الدول الأطراف على استخدام إجراءات وآليات تسوية المنازعات التي تم وضعها في إطار الاتحاد الأفريقي.

المادة 14
التوقيع والتصديق والانضمام إلى الاتفاقية

1. تكون هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع والتصديق والانضمام أمام الدول الأعضاء في الاتحاد طبقا للإجراءات الدستورية لكل دولة.

المادة 15

بدء النفاذ

تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من تلقي رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وثيقة التصديق أو الانضمام الخامسة عشرة (15).

المادة 16

التعديل

1. يجوز لكل دولة طرف أن تقدم اقتراحات لتعديل أو مراجعة هذه الاتفاقية.
2. تكون اقتراحات التعديل أو المراجعة مقدمة إلى رئيس المفوضية الذي يحيلها إلى الدول الأطراف في غضون ثلاثين (30) يوما من تاريخ تلقيها.
3. يدرس مؤتمر الاتحاد، بناءً على مشورة من المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي، هذه المقترحات خلال دورته التالية وذلك شريطة أن تتلقى جميع الدول إخطارا قبل بداية الدورة بثلاثة (3) أشهر على الأقل.
4. يعتمد مؤتمر الاتحاد التعديلات وفقا لقواعد إجراءاته.
5. تدخل التعديلات أو المراجعات حيز التنفيذ طبقا لأحكام المادة 15.

المادة 17

الإيداع

1. تودع وثائق التصديق أو الانضمام لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.
2. إن كل دولة عضو تنضم إلى الاتفاقية بعد سريانها، تودع وثيقة انضمامها لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

3. يجوز لكل دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بإرسال إخطار مكتوب إلى رئيس المفوضية قبل سنة واحدة من بدء نفاذ الانسحاب.
4. يبلغ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جميع الدول الأعضاء بالتوقيع على هذه الاتفاقية وإيداع أي صكوك تصديق أو انضمام فضلا عن دخولها حيز التنفيذ. ينبغي له أيضا إبلاغ الدول الأطراف بطلبات التعديل والانسحاب المتعلقة بالاتفاقية فضلا عن التحفظات.
5. عند بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يسجلها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لدى الأمين العام للأمم المتحدة وفقا للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.
6. إن هذه الاتفاقية التي تم تحريرها في أربعة (4) نصوص أصلية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية متساوية في الحجية، تودع لدى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي يقوم برسال صورة موثقة طبق الأصل منها إلى كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بلغتها الرسمية.

إثباتا لذلك، نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي اعتمدنا هذه الاتفاقية (اتفاقية نيامي) خلال الدورة العادية الـ.... لمؤتمرنا المنعقدة في .....

صدرت في..... بتاريخ.....